وقفة مع بعض قرارات المجمع العلمي المتعلقة بالتيسير الصرفيّ

أ.م.د. عادل نذير بيري الحسانيّ أ.م.آلاء عبد نعيم
جامعة كربلاء / كلية التربية جامعة واسط / كلية التربية

تستجيب اللغة العربية بوصفها لغة حية لمتطلبات العصر وأساليب الحضار ، تحتاج إلى إعادة قراءة لقواعده ، وتراكيبها وصياغتها بشكل يتلاءم مع أذواق المتعلمين ، ومستويات تفكيره . ولذلك ظهرت دعوات في العصر الحديث إلى تيسير قواعد اللغة العربي ، وهي دعوات حديثة قديمة أراد أصحابها تيسير أبواب الصرف والنحو على الدارسين ، ولذلك أنشِأت المجامع العلمية ومنها مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي عمل على إصدار قرارات عدة غايتها تيسير قواعد الصرف العربي ، وتسهيله على المتعلمين ولاسيما الناشئ .

سنحاول في هذا البحث الوقوف على بعض هذه القرارات المتعلقة بالتيسير الصرفيّ من خلال الرجوع إلى المضان العربية ومعرفة آراء العلماء ومقارنتها بما طرحه المجمع وأجازه لملاحظة مدى توافق قرارات المجمع مع آراء علماء العربية الأوائل من خلال إجراء مقارب ، الغاية منها الوقوف على مدى الدقة التي اتبعها المجمع في توثيق أقوال العلماء ومعرفة الأسس التي صاغ في ضوئها قراراته ولذلك جاء البحث في توطئ ، تحدثنا فيها عن نشوء فكرة التيسير ، والأسباب التي دعت إليه ، وأسباب تأسيس المجمع العلمي ، وأغراض ، ثم الأسس التي بنى عليها قراراته التيسيرية من خلال الوقوف ِ لى هذه القرارا ، واستعراض ما قاله علماء العربية في كل مسألة طرحتها هذه القرارات فكان المنهج الذي اعتمدناه هو ذكر نص قرار المجمِ ، ثم البحث عن آراء العلماء التي قيلت في المسألة التي ذكرها القرار فنستعرض الآراء ونناقشه ، ثم نذكر رأينا الذي قد يكون موافقاً لـ ي المجمع أو مخالفاً لـ . ونتمنى على الله العلي القدير أن نكون قد وفقنـ في هذا البحث ومنه العون والتوفيق .

توطئـــــــــــ :

على الرغم من أهمية الصرف في الدرس اللغوي العربي ، إلا أنّه لم يلق حتى الآن ما ينبغي من الدرس الذي يعين على تقديمه في صورة ميسرة للإفادة منه فالصرف ركن من

أركان اللغة العربية ومقدمة ضرورية لدراسة نحوها وتراكيبها اللغوي ، فيجب العمل على دراست ، وتجلية مـ غمض منه وتيسير الوصول إلي ، إذ لا يجوز أن يظل رهين التقليد والإتباع المطلق ، وإنما يجب أن يكون محل تدبر وتأمل وإعادة نظر ؛ لأن ً من فوائد إعادة النظر في علوم العربية تيسير فهمها على الدارسين والانتفاع بها ؛ ولذلك ظهرت محاولات لتيسير الصرف العربي ، إلا أنّها لم ترق إلى ما لقيه النحو من محاولات تيسيرية سواء عند القدامى أم المحدثين .

لقد شغلت فكرة تيسير النحو أذهان العلماء فانصرفوا إلى تأليف المصنفات في هذا الميدان ، لكننا لا نجد مصنفات مستقلة في تيسير الصرف ، ويمكن تعليل ذلك بأنَّ النحو قائم على التراكيب والجمل والحاجة تستدعي تبسيط هذه التراكيب ، إلا أننا نجد في الوقت الحاضر اهتماماً كبيراً في التيسير الصرفي ، ولعلّ سبب هذا هو كثرة المصطلحات والكلمات ا داخلة إلى العربية بسبب التطور الحضاريّ والصناعي الذي استدعى تعريب هذه المصطلحات وجعلها ضمن صيغ وأوزان عربية ؛ ولهذا أنشِأت المجامع اللغوية لتراقب الأداء اللغوي ، ومنها مجمع اللّغة العربية بالقاهرة الذي أنشئ سنة ١٩٣٢ م من أجل المحافظة على سلامة اللّغة العربية وقد حددت أغراضه بالنظر في قواعد اللّغة فيتخير إذا دعت الضرورة من آراء ما يوسع دائرة أقيستها لتكون أداة سهلة للتعبير عن المقاصد العلمية وغير العلمية وأن يستبدل بالكلمات العامة والأعجمية التي لم تعرب غيرها من الألفاظ العربية وأن يقوم المجمع بوضع معجـ ـت صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيره)[١] .

أما أسباب نشأته فتكمن في ظهور المشكلات اللغوية بسبب ترجمة الكتب الأجنبية إلى العربي ، وكذلك المخترعات الحديثة والاصطلاحات المعاصرة بأسمائها الأجنبية التي كانت موضع مناقشة بين الخاصة والعامة ، فمنهم من يقبل ومنهم ن يريد أن يبدلها بألفاظ عربي ، كما كان لانتشار الصحافة واختلاف موضوعاتها أثر في بروز ظواهر لغوية شاذة تعارف عليها علماء العربي ، يضاف إليها ظهور دعوات لهجر الفصحى وإحلال العامية محلها .. وغيرها من الأسباب .

---

١ مجلة مجمع اللغة العربي ١ / ٢ .

٢ ينظر : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٥ / ٩ / ٣٠ نقلا عن القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٧ - ٨ ، ومجلة مجمع اللغة العربي ١ / ٧٤ .

ولأجل تحقيق أهداف المجمع أنشأت لجاناً عدة بلغت في دورته الأولى إحدى عشرة لجنة كان من بينها لجنة الأصول العامة ، وقد عهد إليها أن تعمل على إصدار قرارات تعنى بتيسير قواعد النحو والصرف بما يتلاءم ومتطلبات العصر واستنباط قواعد لغوية اقتداءً بعلماء العربية في عصورها الأولى المعروفة بعصور الاحتجاج ؛ وتعد هذه لقواعد مواصلة لمسيرة الاجتهاد التي قدمها علماء العربية . فأصدرت هذه اللجنة مجموعة من القرارات النحوية والصرفية ، كانت الغاية منها تبسيط علوم العربية على المتعلمين ؛ لأنَّ تيسير هذه القواعد كان من أوليات عمل علماء اللغة ، القدامى والمحدثون ، فهم يشعرون بصعوبة هذه القواعد على المتعلمين ولذلك حاولوا التخفيف من صعوبتها .

وهذا ما قام به مجمع اللّغة العربية بالقاهرة ؛ إذ عمد إلى إصدار قرارات لتيسير اللّغة العربية ؛ نحوها وصرفها ، وقد لخص الدكتور : محمد حسين عبد العزيز عمل المجمع بقوله : (إنّ المجمع ثمرة من ثمار النهضة العربية الحديثة ، وتلبية لحاجات شعرت بها الأمة العربية لكي تكون لغتها الفصحى وافية بمتطلبات الحياة المعاصرة وملائمة لمقتضيات الآداب والعلوم والفنون ، ولقد حرص المجمع منذ إنشائه على تحقيق هدفه في أن يحافظ على سلامة اللّغة العربية ، وأن يجعلها وافية لمطالب العلوم والفنون في تقدمها ، وملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر ، وتنوعت وسائله إلى تحقيق هذا الهدف ، ومن تلك الوسائل : تيسير اللّغة متناً وقواعد وكتابة ورسم حروف ، وتوفير المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية ، وتهذيب المعجمات اللغوية ووضع معجم تأريخي شامل ، وتشجيع الإنتاج الأدبي ، وإحياء التراث القديم في اللّغة والأدب)[٣] . ومن الممكن القول : إنّ مسوغات التيسير الصرفيّ التي قدمها مجمع اللّغة العربية بالقاهرة هي

١ . الحاجة إلى تيسير الصرف للطلبة والناشئين .

٢ . التطور المدنيّ والحضاري .

٣ . كثرة المصطلحات العلمية .

---

٣ ينظر : في أصول اللغة ١٣ .

٤ القياس في اللغة ١٥١ - ١٥٢ .

٥ ينظر : التيسير الصرفي إشكالية المصطلح ومسوغاته وأنماط ، ١٠٠ . عادل نذير بيرقدار و ١٠٠ محمد حسين ، مجلة المؤتمر العلمي الرابع / كلية التربية ، جامعة واسط ٢٠١٢ ، ٤ .

لقد اعتمد المجمع العلمي العربي بالقاهرة أسساً وضوابط في قراراته التيسيرية من أجل أن تكون هذه القرارات منسجمة مع القواعد والأصول اللغوية القديمة وفي الوقت نفسه تيسر على الدارسين هذه القواعد ، ومن هذه الأسس

١ - الاعتماد على القياس

لقد اهتم المجمع العلمي بالقياس كثير ، فبنى قرارات كثيرة على قبول القياس في صيغ أوقفها كثير من العلماء المتقدمين على السماع ، حيث جاء في اللائحة الداخلة للمجمع سنة ٣٥٣ هـ أنَّ له أن ينظر في قواعد اللغة فيتخير إذا دعت الحاجة أو الضرورة من آراء أئمتها ما يوسع دائرة أقيستها ، لتكون أداة سهلة للتعبير عن المقاصد العلمية وغير العلمية . فأصدر قرارات كثيرة مَدَّ فيها القياس وتوسع فيه ، ومنها قراره الذي أجاز فيه أن يُصاغ من الفعل الثلاثي القابل للمبالغة على وزن (فُعَل) للدلالة على التكثير والمبالغة كـ هُمَزَة ، ولُعَبَة . وكذلك قراره في إجازة أنْ يقاس من فعَل اللازم مفتوح العين مصدر على وزن فُعَال للدلالة على المرض . وكذلك يجوز قياس ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم ، ومن أمثلته قرار جاء فيه ما ينشأ من كلمات على صيغة فُعَال) للدلالة على نُفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها . وفيما يأتي وقفة مع عرض هذه القرارات .

أ - اطّراد صيغة (فُعَل) للدلالة على الكثرة والمبالغة

أصدر المجمع العلمي في جلسته التاسعة من جلسات الدورة الخامسة والثلاثين قراراً باطراد صيغة (فُعَل) للدلالة على الكثرة والمبالغة ونص القرار : (يجوز أن يصاغ من الفعل الثلاثي القابل للمبالغة صيغة على وزن (فُعَل – بضم الفاء وفتح العين – كضُحَكَة ، وصفاً للمذكر والمؤنث للدلالة على التكثير والمبالغة وإذا أدّى الصوغ من المعتل اللام إلى لَبْس . وجب التصحيح فيقال : (سُعَيَ) من سَعَى ، و دُعَوَ) من دعا))[١] .

---

٦ ينظر : القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٦٣ .
٧ ينظر : المجمع العلمي في ثلاثين عاماً ماضياً وحاضراً ١٢٩ .
٨ ينظر في أصول اللغة ٢ / ١٥ .
٩ ينظر : المجمع العلمي في ثلاثين عاماً ١٤ .
١٠ ينظر : في أصول اللغة ٢ / ٣٩ .
١١ في أصول اللغة ٢ / ١٥ .

وهذا يعني أنَّ المجمع أجاز أن يص غ من الثلاثي على وزن (فُعَلَ) للدلالة على الكثرة والمبالغة، قياساً مطّرد، نحو: ضُحَكَ.

وقبل أن نقف عند هذه القرار بالتحليل والنقد لابدَّ لنا أنّ نفرق بين ما جاء وصفاً على (فُعَلَ)- بفتح العين - وما جاء على (فُعْلٌ) - بسكون العين - فنذكر ما قاله ابن لسكيت: (اعلم، أنَّ ما جاء على (فُعَلَ) - بضم الفاء وفتح العين - من النعوت، فهو على تأويل فاعل) وما جاء منه على (فُعْلٌ) - ساكن العين - فهو في معنى مفعول)[٢]. أما ابن قتيبة فيقول في هذا: ((وفُعْلَة من صفات المفعول وفُعَلَة من صفات الفاعل. تقول: رجل هُزَأ، يهزأ بالناس، وهُزْءَ يهزَؤون منه)[٣]. ولو حاولنا استقراء ما قاله العلماء عن هذه الصيغة لوجدنا أنهم عدّوها أحد الأبنية الاثني عشر الدالة على المبالغة، والتي ذكرها ابن خالويه في شرح الفصيح قائلاً: (العرب تبني أسماء المبالغة على اثني عشر بناء: فَعَال كَسَاق، وفُعَل كغُدَر، وفَعّال كغَدّار، وفَعُولكغَدُور ومِفْعِيل كمِعْطِير، ومِفْعَال كمِعْطار، وفُعَلَة كهُمَزَة لُمَزة وفُعُوْلة كمَلُوْلة..)[٤].

وقد ذكر العلماء أمثلة كثيرة لها تجاوزت الستين جمعها السيوطي في كتابه المزهر[٥]. ولكنهم انقسموا في قياسية هذه الصيغة في الدلالة على الكثرة والمبالغة فمنهم من قال بقياسية هذه الصيغة ويقف في مقدمة هؤلاء ابن دريد وذلك بقوله: ((هذا باب يطرد فيه القياس)[٦]، وكذلك ابن سيده الذي قال: ((فأما فُعَلَة فبناء مطرد من كل فعل ثلاثي)[٧]، أما صاحب اللسان فقال: (رجل عُرَوَة: كثير العَرَوَ، فأما فُعَلَة فبناء مطّرد في كل ثلاثي كهُمَزَة، وربما غُلّط بمثل هذا ولم يُشْعَر بمكان اطّراده فذُكِر كما يذكر ما يطرد، فقد قال بعضهم: رجل عُرَق وعُرَقَة: كثير العَرَق فسّوى بين عُرَق وعُرَقَة، وعُرَق غير مطّرد، وعُرَقَة مطّرد كما

---

٢ إصلاح المنطق ٢٧، و ينظر: تهذيب إصلاح المنطق ٢ ٥٨.

٣ أدب الكاتب ٣٥.

٤ المزهر ٢ ٢٤٣

١٥ المصدر نفسه ٢ ٥٤ وإصلاح المنطق ٢٧، والغريب المصنف: لأبي عبيد ١ ٢٢ - ٢٣، والجمهرة ٣ ٢٤٧، والمذكر والمؤنث: لابن الأنباري ٢ ٦٥ - ٧١، وديوان الأدب ١ ٥٥ - ٩٨؛ والصحاح ٤ ١٥٣٤.

٦ الجمهرة ٣ ١٢٤٧

٧ المحكم والمحيط الأعظم ١ ١٠٧.

ذكرة)[٨] . وقال في مـ ان آخر : (وفُعَلَة من أبنية المبالغة لمن يكثر منه الشيء)[٩] . ومنهم من منع القياس وعلى رأس هؤلاء ابن أبي الربيع الذي ذهب إلى أنَّ صيغ المبالغة سماعية[١٠] .

أما المجمع العلمي فقد ذهب إلى قياسية هذه الصيغة في الدلالة على الكثرة والمبالغة ، وهو في هذ مصيب ؛ وذلك لـ ثرة ما ورد على هذه الصيغة دالاً على الكثرة والمبالغة ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فـ نَّ أكابر علماء اللغة ن دريد وابن سـيده وابن منظور قالوا بقياسيته ، ولولا أنهم وجدوا أنّ ما ورد على هذه الصيغة كثيراً يفوق حد القياس لما قالوا بـ . فضلاً عن ذلك ، نلحظ أنَّ هذه الصيغة قد وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى : (ويلٌ لكل هُمزَةٍ لُمَز)[١١] ، فأصبحت لغة فاشية عند العرب وعلى الرغم من قرار المجمع هذا إلا أنّ هنالك اعتراضات ظهرت من بعض أعضاء المجمع لا يدعمها الواقع اللغوي ، منه :

١ - إنّ صيغ المبالغة المشهورة كثيرة وفـ ها ما يُغني عن صيغة (فُعَلَ) ويمكن أن نجيب على هذا أنّ كثرة الصيغ المشهورة لا تمنع من أن نجعل (فُعَلَ) قياسية ونضيفها إلى هذه الصيغ ؛ لكثرة مـ سمع على هذه الصيغة كثرة تفوق مـ سمع عن غيرها من الصيغ القياسية ، فنجعلها ضمن الصيغ القياسية تيسيراً للمتعلمين و بسيطاً للقواعد .

٢ - إنّ هذه الصيغة يلتبس فيها المذكر بالمؤنث ، لمكان الهاء ، ويمكننا أن نرد على هذا بالقول : إنّ هناك صيغاً كثيراً ما يستوي فيها المذكر والمؤنث منها فعيل) بمعنى مفعول ، كرجل جريح ، وامرأة جريح . وكذلك فعول) بمعنى فاعل ، كرجل شكور ، وامرأة شكور ـ ذا كان هذا جائزاً ولا يمكن الاعتراض عليه ، فلماذا نعترض على هذه الصيغة فنقول : رجل أكَلَ ، وامرأة أكَلَ ، للكثير الأكل .

وهناك من اعترض على هذا القرار بالقول : إنَّ الأفعال المعتلة يصعب الاشتقاق منها على هذه الصيغ ، فألحق بقرار فيقول تقول : إذا أدى الصوغ ن المعتل اللام إلى لبس وجب التصحيح ، فيقال : سُعَيَة من سَعَى) و دُعَوَ) من دعـ) فأقرَّ التصحيح إذ خيف اللبس .

---

٨ لسان العرب : عرق)

١٩ المصدر نفسه : نكح)

٢٠ ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ ٥٤٠ - ١٠٥٥

١ سورة الهمزة ١

وهو ما أقره العلماء من اللجوء إلى التصحيح مع وجود موجود الإعلال إذ صححوا اللام في النزوان ، والغليان) لأنَّ إعلالهما يؤدي إلى قلب الواو والياء ألفاً فيصبح اللفظان نزاان ، وغلاان) ثم يحذف أحد الساكنين فيصبح اللفظ نزان وغلان) فيلتبس فَعَلان – معتل اللام - بـ فَعَال) مما لامه نون كـ أمان ، وضمان) فتركوا ذلك مخافة الالتباس[٢] . فهم فضلوا ثقل التصحيح على الوقوع في اللبس ، وفي هذا يقول ابن يعيش : إنهم احتملوا ثقل اجتماع الأشباه والأمثال ؛ إذ ذاك أيسر من الوقوع في محظور اللبس والإشكال)[٣] . ولهذا أجاز المجمع اللجوء إلى التصحيح عند صياغة (فُعَّل) من المعتل اللام نحو : سُعَيَا ، ودُعَوَ ؛ لأنهما لو أعلتا وقلبتا ألفين لأدى إلى الالتباس بـ سُعَا) جمع ساعٍ ، و دُعَا) جمع داعٍ)[٤] .

ب - <u>مجئ فُعالة للدلالة على نُفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها</u>

أصدر المجمع العلمي في جلسته السابعة من جلسات الدورة السادسة والأربعين في ٢٤ / ٣ / ١٩٨٠ قراراً يجعل وزن (فُعَال) قياسياً للدلالة على بقايا الأشياء ونفاياتها وما يتساقط منها عند المعالجة ونص القرار هو درس المجمع صيغة فُعَال) للدلالة على نفاية الشئ وبقاياه وما تناثر منه ، وتأسيساً على ما سجلته المعاجم وكتب اللغة الأخرى من عشرات الألفاظ على هذه الصيغة بهذه المعاني ، وعلى ما ذكره اللغويون من أنّ (فُعَال) يدلّ على فُضالة الشئ وما تحات منه ، وبقى بعد الفعل كما في ديوان الأدب وغيره ، يجيز المجمع ما يُنشأ من كلمات على صيغة (فُعَال) بهذه المعاني ، سواء ما كان منها في مصطلحات العلوم أم في ألفاظ الحضارة)[٥] .

ولو تتبعنا ما قاله العلماء في هذه الصيغة لوجدنا أنّ سيبويه قد ذهب إلى أنّ ما كان معناه دالاً على الفُضالة فيؤتى به على صيغة فُعَال) كالقُراض ، والنُفاية فقال : ومثل هذا ما يكون معناه نحو معنى الفُضال ، وذلك نحو : القُلامة والقُوار والقُراض ، والنُفاية، والحُسالة، والكُساح ، والجُرامة وهو ما يصرم من النخل ، فجاء هذا على بناءٍ واحدٍ لمّا تقاربت

---

٢٢ ينظر : الكتاب ٤ / ٣٨٨ ، والتكملة ١٠٠ ، والخصائص ١ / ١٤٧

٣ شرح المفصل ١٠ / ٧ .

٢٤ ينظر : في أصول اللغة ٢ / ٢٢ .

٥ في أصول اللغة ٢ / ٣٩ .

معانيه [٦] . وهو في هذا عَدَّ وزن (فُعَال) من المصادر ؛ لأنه ذكرها مع مصادر الأفعال الثلاثية ، وهو ما ذهب إليه ابن قتيبة بقوله : (وفُعَال) تأتي كثيراً في فُضَالة الشيء ، وفيما يسقط منه ، فالنُخالة اسم ما وقع من النخل ، والنُحاته اسم ما وقع من النحت . [٧] . وذهب إلى القول نفسه ، أبو علي الفارسي[٨] ، والفارابي[٢٩] وابن سيده[٠] ، وابن عصفور[١] ، والرضي بقوله : (والفُعَالة للشئ القليل المفصول من الشي الكثير كالقُراضة ، والنُقَاية) [٢] .

أما أبو حيان فقد قال عند حديثه عن المصادر : (أنَّ فُعَالاً مقيس في الأصوات نحو : الهُراء .. ويطرد أيضاً في مفترق الأجزاء ، كالحُطام فـ (لَحقته التاء اطّرد في الفضلات كالنُخامة [٣] . من هذه الأفعال نستطيع أن نتبين أنّ دلالة (الفُعَال) على (فُضَال) الشيء ليست مقيسة عند العلماء وإنما هي غالبة ، أما ما ذهب إليه المجمع العلمي في إجازة إنشاء كلمات جديدة على وزن (فُعَال) للدلالة على نُفاية الشيء وبقاياه وما تناثر منه فمرد ذلك لسببين هما :

الأول : كثرة ما ذكره العلماء من أنّ (فُعَال) تدل على (فُضَال) الشيء وما تحات منه وبقي بعد الفصل .

الثاني : ما سجلته المعجمات وكتب اللّغة من عشرات الألفاظ التي جاءت على هذه الصيغة بهذا المعنى .

والذي يبدو أنّ ما قرره المجمع العلمي لا يمكن التسليم به بالكامل لأننا نجد ألفاظاً كثيرة جاءت على هذا الوزن ولكنها لا تدل على بقايا الشيء وما تناثر منه وقد ذكر السيوطي عشرات الألفاظ في المزهر[٤] . لم تأتِ جميعها دالة على هذا المعنى منها على سبيل المثال :

---

٦ الكتاب ٤ / ١٣

٧ أدب الكاتب ٥٧٠ .

٨ المخصص ١٤ / ٣٦ .

٩ ديوان الأدب ١ / ٨٥ - ٨٦

٠ المخصص ١٤ / ١٣٦

١ المقرب ٢ / ٣١ - ١٣٢

٢ شرح الشافية ١ / ١٥٥

٣ ارتشاف الضرب ١ / ٢٣ .

٣٤ ينظر : المزهر ٢ / ١٩ - ١٢١ .

الطُلاو : البهجة والسرور والبُغاية : وهي المطلب . والعُمالة : رزق العامل ، وغيرها من الألفاظ كالخُرافة والفُجاءة والبُداهة .

والملحظ هنا أنَّ المجلس أخذ قراره بناءً على قول الفارابي ، وهو ما يتضح من نص القرار ، والفارابي بنى رأيه على الجزء الأول من قول سيبويه ، بمعنى آخر أن سيبويه ذكر أنّ من المعاني (الفُعَالة): ما يكون معناه نحو معنى الفُضالة وذلك نحو الفُلامة [٣٥] وترك بقية المعاني التي ذكرها سيبويه لهذه الصيغة وهي قوله : ونحوه مما ذكرنا : العُمَالة ، والخُباسة وإنما هو جزاء ما فعلت والظُلامة ونحوه [٣٦] . فالعُمالة ، وهي أجر العامل ، والخُباسة وهي الغنيمة ؛ أي جزاء الفوز في الحرب والظُلامة : وهي ما يؤخذ ظلماً ويطلب إلى القاضي رده والتعويض منه وهذه معانٍ لا يتضح فيها معنى الفُضالة .

وهكذا بقية العلماء أخذوا جزءاً من كلام سيبويه وبنوا عليه رأيهم في هذه الصيغة ، فإذا ما اعترضتهم كلمة على غير هذا المعنى حاولوا تأويلها كما في قول ابن قتيبة وبنوا (النُقاوة) من الشيء بناء (النُفاية) إذا كان ضده ؛ لأنهم كثيراً ما يبنون الشيء على بناء ضده [٣٧] وهو بكلامه هذا يحاول أن يوفق وبشكل غريب بين معنى (النقاوة) ومعنى صيغة (فُعَالة) بقوله : إنّ معنى النقاء بني على ضده أي ما يسقط من فضلة الشيء .

ومن ثم نقول : إنَّ قياسية صيغة (فُعَالة) في الدلالة على نَفاية الشيء وبقاياه وما تناثر منه لا يمكن الأخذ بها إلا إذا لم يسمع للكلمة صيغة ثابتة تدل على هذا المعنى ، فمثلاً : لا يمكن القول : الجُفاءة فيما نفاه السيل ؛ لأنّه سُمح جُفاء ، ومنه قوله تعالى : فأمَّا الزبد فيذهب جُفاء) [٣٨] . ولا يقال : المُخاطة فيما يسيل من الأنف ؛ لأنهم قالوا : مُخاط ولكن ممكن أن يقال : الدُخَانة في بقية دُخان النار ؛ لعدم ورود السماع به ، وكذلك الجُزارة فيما قي من الذبح [٣٩] .

جـ - <u>النسب إلى فعيـــل - بفتح الفاء وضمها - مذكرة ومؤنثة و فعول) بفتح الفاء</u>

أصدر المجمع العلمي قراران مترابطان هما :

---

٣٥ الكتاب ٤ / ١٣

٣٦ المصدر نفسه : ١٣

٣٧ أدب الكاتب ٤٧١

٣٨ الرعاية ٧ .

٣٩ ينظر : القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية ٤٠١

القرار الأول :

ورد السماع بحذف الياء وإثباتها في النسب إلى فعيل – بفتح الفاء وضمها ، مذكرة ومؤنث ، في الأعلام وفي غير الأعلام ؛ ولهذا يجاز الحذف والإثبات[٤٠] .

القرار الثاني :

يجوز في النسب حذف الياء والواو من فعيل – بفتح الفاء وضمها مذكرة ومؤنث ، ومن فعول) بفتح الفا – كما يجوز بقاؤهما ما لم تكن العين فيهما مضعفة أو معتلة فلا حذف ، وما لم يؤدِ الحذف أو الإبقاء إلى لبس ، فـ نه يلتزم مـ لا لبس معه حذفاً أو بقاء[٤١]

وقد اشتمل هذان القراران على مسائل عديدة هي :

١ - النسب إلى فعيل) بفتح الفاء وضمها .

٢ - النسب إلى فعيل) بفتح الفاء وضمها .

٣ - النسب إلى فعول) بفتح الفاء .

وهذان القراران من أشهر قرارات التيسير التي أصدرها المجمع العلمي ، سنحاول الوقوف عليهما وفق المسائل التي تضمناها .

المسألـــة الأولـــى : النسب إلى فعيل) بفتح الفاء أو ضمها :

إنّ الأصل في النسب عامة ، الإبقاء على صيغة الكلمة ، وهذا يعني أنّ النسب إلى فعيل) بفتح الفاء أو ضمها يقتضي أن يكون بغير حذف إلا أنّ العرب لم يلتزموا بهذا في النسب إلى المشهور من الأعلام والقبائل والبلدان ، فحذفوا الياء مما ورد من الأعلام المشهور ؛ ولذلك اختلف العلماء في هذه المسألة اختلافاً كبيراً وظهرت آراء عدة نستطيع أن نقسمها على الآتي :

الرأي الأول : هو رأي الخليل وسيبويه وجمهور النحاة[٢] ، وهو أن تبقى على حالها ولا تحذف ياؤها في النسب . قال الخليل : كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته إلى ما عدلته

٤٠ في أصول اللغة ٢ / ٨٦

٤١ مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ٣٥ - ١٣٦

علي ، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهم على القياس ، فمن المعدول الذي هو على غير قياسٍ قولهم في : هُذلي ، وفي فُقيم كناد : فُقيمي .. وفي ثقيف ثقفي . [٣] . وذ ر المبرد أن سيبويه وأصحابه يقولو : إثباتها هو الوج [٤] ، أما ابن جني فقد قال : إن حذف الياء عند سيبويا ضعيف في القياس [٥] .

الرأي الثاني : هو رأي المبرد الذي أجاز حذف الياء أو إبقائه ، وجعله قياساً مطّرد جرى ذلك في قول الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره وكانت الياء ساكن فحذفها جائز ؛ لأنه حرف ميّت ، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسر ، فحذفوا الساكنة لذلك [٦] . وقد وافقة السيرافي في إجازة حذف الياء وإبقائها في فُعيل) بالضم ، أما فعيل) بالفتح فذهب إلى إثبات الياء فيه ، قال : الح ذف في هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير جداً في لغة أهل الحجاز [٧] . وقد وافق الحيدرة اليمني المبرد في الرأي نفسه [٨] . وقد ردَّ أبو حيان على المبرد قوله بالقول : إنَّ تسوية المبرد بين فُعيل وفعيل ليست جيدة إذ سمع الحذف من فُعيل كثيراً ولم يسمع من فعيل إلا في ثقيف لو فرق بينهما لكان أسعد [٩] . وقد أورد المبرد على قياسه ثلاث كلمات ، وعلى قياس سيبويه أربع كلمات [١٠] .

الرأي الثالث : هو ما نسبه أبو حيان الأندلسي إلى المهابذيّ قائلا : وقال المهابذي ؛ إن كانت الياء ثالثة ولم يكن في الاسم علامة تأنيث حذفت الياء فقلت في قريش : رَشِي ، وفي هُذيل : هُذَلِي [١١] . ورأي المهابذيّ هذا مخالف لرأي سيبويه والمبرد ؛ لأنَّ شرطيه قريبان فياء النسب تدخل على الاسم المذكر والمؤنث .

---

٤٢ ينظر : الكتاب ٣ / ٥٣٠ ، والجمل ٥٣٠ ، وأسرار العربية ٣٧١ وشرح الكافية الشافيةلابن مالك ٢ / ٢٠٨٠ وشرح الشافية للرضي ٢ / ٩٠ . وارتشاف الضرب ١ / ٨٤٠ .

٣ الكتاب ٣ / ٥٣٠ .

٤٤ لمقتضب ٣ / ١٣٣

٥ الخصائص ١ / ١١٧

٦ المقتضب ٣ / ١٣٣

٧ ارتشاف الضرب ١ / ١٨٤

٤٨ ينظر كشف المشكل في النحو ٢ / ٥٧

٩ ارتشاف الضرب ١ / ١٨٤

١٠ المقتضب ٣ / ٣٣ - ١٣٤

١١ ارتشاف الضرب ١ / ٣٨٤

الرأي الرابع : هو رأي ابن قتيبة الذي جعل الحذف والإثبات مقترن بشهرة اللفظ قال : إذ نسبت إلى فعيل أو فعيلة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء ... وان لم يكن مشهوراً لم تحذف الياء في الأول ولا في الثاني [٢] . أما إذا كانت لام الكلمة حرف علة فقد اختلف العلماء فيها بين الجواز والشذوذ والحسن والقبيح ، فأبو عمرو بن العلاء يقول : حَيِّيّ وليّ ... وقال : لا أغيره ؛ لأنه لم تجتمع الياءان وإنّما أبدل إذا كثُرت الياءات فأفِر إلى الواو ، فـ ذا قدَرْتَ على الواو ولم أبلغ من الياءات غاية الاستثقال لم أغير [٣] .

وقد خالفه المبرد في هذا وذهب إلى أنّ حَيَوٍ) صيغة أحسن من حَيِّ [٥٤] وهو ما ذهب إليه أبو حيان[٥] . أمّا في نحو عدوٍ) فيرى يونس أنّ النسب إليه من غير حذف ، أمَّا سيبويه فيرى أنه يخفف بحذف إحدى الياءين وقلب الثانية واواً [٦] . وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب [٥٧] والرضي [٨] . في حين أجاز أبو علي الفارسيّ الوجهين في قصيّ وعَدِيّ ، قائلا : قصَويّ وعَدَويّ ويجوز عَدِيّ [٩] .

أمّا المجمع فقد أجاز حذف الياء وإثباتها بحجة ورود السماع بذلك . والذي يبدو أن المجمع قد أصاب في قراره هذا لورود أمثلة كثيرة جاءت مرة بالإثبات وأخرى بالحذف يصعب على المتعلمين إحصاؤها والإلمام بها وهي سماعية . فـ ذا أجيز الوجهان صار المتعلم مخيراً بين إثبات حرف العلة أو حذفه شرط أن لا يؤدي الحذف أو الإبقاء إلى لبس . وفي هذا تيسير لقواعد اللغة على المتعلمين .

المسألة الثانية : النسب إلى فعيل) بفتح الفاء أو ضمها :

---

٢ أدب الكاتب ٢١ .
٣ كتاب سيبويه ٣ ٤٥ ، و ينظر : ارتشاف الضرب ١ ٨٢ .
٥٤ ينظر : المقتضب ٣ ١٣٨ .
٥٥ ينظر : ارتشاف الضرب ١ ٨٢ .
٥٦ ينظر : الكتاب ٣ ٤٤ .
٥٧ ينظر شرح الشافية ٢ ٢٠ .
٥٨ ينظر : المصدر نفسه ٢ ٢٣
٥٩ ينظر : التكملة ٤٧ .

وللعلماء في هذه المسألة أقوال عد ، الأول : هو قول الخليل ويونس وسيبويه[٦٠] والمبرد[٦١] وابن السراج[٦٢] ، وأبو علي الفارسي[٦٣] ، وغيرهم ، إذ ذهبوا إلى أنّ النسب إلى فعيل) أو فُعيل) يكون بحذف الياء ، قال سيبويه : هذا باب ما حذف الواو والياء فيه قياس وذلك قولك في ربيعة : رَبَعَيّ ، وفي حنيفة : حَنَفِيّ ، في جُذَيمة جُذَميّ ، وفي جُهينة : جُهَنيّ . وفي قُتَيبة : قُتَبيّ ..)[٦٤] . وما خالف هذا فهو شاذ عندهم قال يونس عنه : هذا قليل خبيث)[٦٥] وقال سيبويه : وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ولكنه شاذ قليل ، قد قالوا في سليمة : سَلَيميّ .)[٦٦]

أما ما جاء على لفظه دون حذف فهو معتل العين مثل : طويلة ، فلا تحذف الياء للاستثقال فيقال : طويليّ ، وكذلك المضعف لا يحذف منه الياء لاستثقال التقاء المثلين ، فيقال في : شديد : شديديّ وهذا يعني أنّ شرط حذف الياء عند هؤلاء أن يكون اللفظ صحيح العين وغير مضعف .

الثاني : هو قول ابن قتيبة ، إذ جعل الشهرة وعدمها شرطاً للحذف إذ قال : إذا نسبت إلى اســـم مصغر ، كانت فيه الهاء أو لم تكن ، وكان مشهوراً ألغيت الياء منه تقول في جُهينة) و مُزينة): جُهَنيّ ومُزَنيّ وفي قريش : قُرَشيّ ، وفي هُذيل : هُذَليّ ، وفي سُلَيم : سُلَميّ ، هذا هو القياس ، إلا ما أشذو)[٦٧] . وهذا ما ذهب إليه ابن مالك ، إذ يقول : يُقال في فُعيلة : فُعَليّ وفي فَعِيلة وفَعول : فَعَليّ ما لم يضاعف أو تقدم الشهر)[٦٨] .

الثالث : قول الحيدرة اليمني الذي أجاز حذف الياء وإثباتها بقوله : والجائز أنَّ كلّ اســـم قبل لامه ياء زائدة يجوز حذفها في النسب وإثباتها وذلك مثل : قُريشي ، وثقيفي ، وحنيفي ، وسليقي ، وطبيعي ، فيجوز فيه : قُرشيّ و ريشيّ ... وكذلك ثقفيّ وثقيفيّ ، وحنفيّ وحنيفيّ

٦٠ ينظر : أدب الكاتب ٣ / ٣٣٩
٦١ ينظر : المقتضب ٣ / ١٣٤
٦٢ الأصول ٣ / ٧٢
٦٣ التكملة ٢٤٥
٦٤ الكتاب ٣ / ٣٣٩
٦٥ المصدر نفسه ٣ / ٣٣٩
٦٦ المصدر نفسه ٣ / ٣٣٩ ، و ينظر : المقتضب ٣ / ١٣٤ ، والتكملة ٤٥ / .
٦٧ أدب الكاتب ٢٢١
٦٨ التسهيل ٢٦٣ ، و ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٢٨٣

وسلقيّ وسُليقيّ ، وطبعيّ وطبيعيّ [٦٩] . وقد أجاز المجمع حذف الياء وإثباتها في فعيل) و فُعيل) شرط أن لا تكون العين معتلة أو مضعفة أو يؤدي الحذف إلى لبس .

ونحن نؤيد المجمع العلمي في قراره هذا ولا نتفق مع الأستاذ خالد بن سعود العصيمي [٧٠] ، الذي ذهب مذهب الجمهور في وجوب حذف الياء ، رافضاً لقرار المجمع بحجة أن عدم الحذف يؤدي إلى اللبس بين المذكر والمؤنث في نحو ظريفيّ هل هو منسوب إلى ظريف المذكر أم ظريفة المؤنث ، وقرار المجمع واضح فهو أجاز حذف الياء وإثباتها بشرط أن لا يؤدي ذلك اللبس والقول بالحذف والإثبات ، لم يكن قول المجمع فقد ، وإنما قال به علماؤنا الأوائل كما ذكرنا [٧١] .

المسألة الثالثة : النسب إلى فعول) بفتح الفاء .

اختلف العلماء في النسب إلى فعول) على مذاهب ثلاث ، الأول : حذف الواو وقلب الضمة فتحة ، وهو مذهب الخليل وسيبويه [٧٢] ، وابن السراج [٧٣] ، وغيرهم [٧٤] . فيقال في شنوء : شَنَئيّ ، وفي حَمُول : حَمَليّ قال سيبويه هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس ، وذلك قولك : ... في شنوء : شَنَئيّ [٧٥] . وقد عللوا الحذف بعدة تعليلات منها :

١ - إنّ النسب تسلط على التاء فحذفها ، ثم امتد الحذف إلى حرف أو حرفين من الكلمة [٧٦] وذلك لأنَّ التغيير يأنس بالتغيير [٧٧] .

---

٦٩ كشف المشكل ٢ / ٥٧٠ - ٥٨٠

٧٠ قرارات المجمع ١١٨ .

٧١ ينظر : أدب الكاتب ٢١٠ كشف المشكل ٢ / ٥٧٠ - ٥٨٠ ، التسهيل ٢٦٣ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٨٣ .

٧٢ الكتاب ٣ / ٣٩٠ .

٧٣ ينظر : الأصول ٣ / ٢٠ .

٧٤ ينظر إصلاح المنطق ٤٦ ، والمقتضب ٣ / ٣٣ - ٣٤ ، والتكملة ٤٥٠ ، والخصائص ١ / ١١٥ - ١١٦ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٣٠ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٨٣ .

٧٥ الكتاب ٣ / ٣٩٠ .

٧٦ ينظر : الخصائص ١ / ١١٦ .

٧٧ ينظر : الأشباه والنظائر ١ / ٢٩٠ .

٢ ذكر ابن جني أنّ من أسباب الحذف أنّه : أجروا فعُولة مجرى فعيلة لمشابهتها إياها من عدة أوجه : أحده : أنَّ كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي ، ثمَ إنّ ثالث كلّ واحدة منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه ... ومنها أنّ في كل واحدة من فعُولة وفعيلة تاء التأنيث ومنها اصطحاب فعُول وفعيل على الموضع الواحد ، نحو : أثيم وأثو ل[٨] .

الثاني : مذهب الأخفش ، والجرمي[٩] ، والمبرد[١٠] ، الذي ذهبوا فيه إلى وجوب بقاء الواو والضمة قبلها عند النسب إلى فعولة فنقول في ركوب : رَكُوبي ، وقد عللوا ذ ك بعدة تعليلات ذكره صاحب الانتصار بالتفصيل[١١] . وكذلك ابن يعيش الذي قال : وقول أبي العباس متين من جهة القياس ، وقول سيبويه أشد من جهة السماع[١٢] ، وقال الرضي عن قول المبرد : إنّه قول متين[١٣] .

الثالث : وقد نسب أبو حيان هذا الرأي إلى ابن الطراوة ، وهو حذف الواو وإبقاء الضمة على حالها فيقال في النسب إلى فعُول : فُعَليّ فتقول في رَكُوب : رَكُبي[١٤] . أمّا المجمع العلمي فقد أجاز حذف الواو وإثباتها عند النسب بشرط عدم تضعيف العين واعتلالها وعدم اللبس . ورأي الجمهور أقوى وأوجه ، وهو وجوب حذف الواو ، وقلب الضمة فتحة ، وذلك لأنّهم قاسوا على كلمة شنوءة ، وهي كلّ ما ورد عن العرب ، فقد عقد ابن جني باباً في الخصائص أجاز فيه القياس على القليل[١٥] .

وكذلك قال الأخفش : إذ أجاز القياس على كلمة واحدة بقول : إنما جاء هذا في حرف واحد ، وهو جميع ما جاء ب[١٦] ، وقد عقب ابن جني على قول الاخفش قائلا : وما ألطفُ هذا القول من أبي الحسن[١٧] .

---

٧٨ الخصائص ١ / ١١٦ ، و ينظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٣

٧٩ ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٢٨٣

٨٠ ينظر : الانتصار ١٠٩ / ، وشرح الشافية ٢ / ٤ - ٥ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٨٣ .

٨١ ينظر : الانتصار ١٠٩ / ، وشرح المفصل ٥ / ١٤٧ .

٨٢ شرح المفصل ٥ / ١٤٧

٨٣ ينظر شرح الشافية للرضي ٢ / ٤ .

٨٤ ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٢٨٣ .

٨٥ ينظر : الخصائص ١ / ١١٦

٨٦ المصدر نفسه ١ / ١١٦

٨٧ المصدر نفسه ١ / ١١٧

- قياس صيغة فِعِّيل - بكسر الفاء وتشديد العين - لإفادة المبالغة :

أصدر المجمع العلمي العربي في جلسته السادسة من جلسات الدورة الثالثة والثلاثين قراره الآتي : في اللغة ألفاظ على صيغة (فِعِّيل - بكسر الفاء وتشديد العين - من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي للدلالة على المبالغة وكثرتها تسمح بالقول بقياسيته ، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي - لازماً كان أو متعدياً - لفظ على صيغة (فِعِّيل - بكسر الفاء وتشديد العين - لإفادة المبالغة)[٨٨] .

ولو استقرينا تراث العربي سنجد أنّ جمهور العلماء لم يتعرضوا إلى الحكم على صيغ المبالغة بالسماع ولا بالقياس ، فقد ذكر سيبويه عدة أبنية للمبالغة في كتاب ، ولم يقسمها إلى قياسية وسماعية[٨٩] . أما ابن خالويه فقد ذكر اثني عشر بناءً لصيغ المبالغة ولم يذكر ما يدل على سماعية أو قياسية هذه الصيغ[٩٠] ، وكذلك رضي الدين الاستراباذي ، ذكر أمثلة كثيرة ولم يشر إلى ما جاء من هذه الأبنية قياسي ، وما جاء منها سماعياً[٩١] .

وهناك من صرح بأنّ صيغ المبالغة سماعية كلها ومنهم ابن دريد الذي قال : اعلم أنه ليس لمولد أن يبني (فِعِّيل) إلا ما بنته العرب وتكلمت به ، ولو أجيز ذلك لقلب أكثر الكلام فلا تلتفت إلى ما جاء على (فِعِّيل) مما لم تسمعه العرب إلا أن يجيئ به شعر فصيح)[٩٢]

ثم أورد أمثلة كثيرة على هذه الصيغة تجاوزت الثلاثين[٩٣] ، كما ذكر الفارابي خمسة وثلاثين مثالاً على هذه الصيغة[٩٤] . وقد نقل السيوطي قولي ابن دريد والفارابي وزاد عليهما أمثلة أخرى نقلها من الصحاح ومجمل اللغة والمقصور والممدود للقالي[٩٥] .

---

٨٨ في أصول اللغة ١ / ٤٠ .
٨٩ ينظر : الكتاب ١ / ١١٧
٩٠ ينظر : المزهر ١ / ٢٤٣
٩١ ينظر : شرح الشافية ٢ / ٧٥ - ١٨٠
٩٢ جمهرة اللغة ٢ / ١١٩٢ ، و ينظر : المزهر ٢ / ١٤٦
٩٣ ينظر : جمهرة اللغة ٢ / ١١٩٢
٩٤ ينظر : ديوان الأدب ١ / ٣٩ - ٤١ ، والمزهر ٢ / ١٤٥ .
٩٥ ينظر : المزهر ٢ / ٤٥ - ١٤٧

إنَّ صيغة (فِعِّيل) استعملت للدلالة على المبالغة، إذ تستعمل لمن دام منه الفعل وأولع به، فكان عادة له، قال ابن قتيبة: "ما كان على (فِعِّيل) فهو مكسور الأول، لا يأتي من شيء، وهو لمن دام منه الفعل، نحو: رجل سِكِّير؛ كثير السّكر، وخِمِّير؛ كثير الشرب للخمر... ومثل ذلك كثير، ولا يقال ذلك لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثر منه أو يكون له عادة"[٦].

ولقد أجاز المجمع في قراراه هذا صياغة (فِعِّيل) للدلالة على المبالغة مستأنساً ببحث الدكتور إبراهيم أنيس الموسوم بـ"دراسة في صيغة (فِعِّيل)" والذي أحصى فيه أمثلة كثيرة على هذه الصيغة جمعها من المعجمات العربية كلسان العرب والقاموس المحيط[٧]. وما ذكره الأستاذ حامد عبد القادر عن صيغة (فِعِّيل) في اللغات السامية كالعبرية والآرامية، فذكر أن هناك قاعدة في هذه اللغات وهي: "ان تضعيف عين الكلمة فعلاً كانت أو اسماً يدل على التقوية والمراد بالتقوية، ما يشمل تعدية الفعل اللازم، وزيادة تقوية المتعدي قوة، وتكرار الفعل أو المبالغة فيه"[٨].

إلا أنّ (فِعِّيل) – بكسر الفاء – التي في العربية لا نجدها في هذه اللغات وإنما نجد (فَعِّيل) – بفتح الفاء – وهذا يعني أنَّ الفتحة في العبرية والآرامية تحولت إلى الكسرة في العربية، ولا فرق بينهما لا في الصيغة ولا في المعنى إلا فتح الفاء وكسره. ونرى موافقة المجمع العلمي في قياسية صيغة (فِعِّيل) للدلالة على الكثرة والمبالغة؛ لكثرة ما ورد على هذه الصيغة من أمثلة في كتب التراث العربي كثرة تبيح القياس عليها.

– <u>الاعتداد بالقليل من المسموع</u>:

استعمل العلماء العرب مصطلحات للدلالة على كثرة المسموع وقلته ومنها: الغالب والكثير، والنادر، والمطّرد، والشاذ، والشائع[٩]. وهي مصطلحات تختلف باختلاف المسموع من الباب أو المسألة المدروسة فالغالب أكثر الأشياء، والكثير دونه والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل وهكذا. وقد بنى المجمع العلمي بعض قراراته على مسموع يعدُّ قليلاً من ذلك إقراره لحاق التاء لألقاب المناصب والأعمال في وصف المؤنث نحو: فلانة وكيل فلان وشاهد، فأوجب أن يقال: وكيلة فلان وشاهدته، ومثل: فلان عميدة الكلية وأستاذة فيها، مع

٦. أدب الكاتب ٢٥٥
٩٧ ينظر: في أصول اللغة ١/ ٣٥
٨ في أصول اللغة ١/ ٣٥
٩٩ ينظر: المزهر ١/ ٢٣٤

أنه لم يسمح لحاق التاء في مثله إلا في شاهدين أو ثلاث ، والكثير عن العرب عدم لحاقها له[١٠٠] .

ـ لحاق تاء التأنيث ألقاب المناصب والأعمال في وصف المؤنث :

صدر المجمع العلمي في جلسته السابعة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة والأربعين قراراً بلحاق تاء التأنيث لألقاب المناصب في وصف المؤنث ونص القرار : لا يجوز في ألقاب المناصب والأعمال – اسماً كان أو صفة – أن يوصف المؤنث بالتذكير ، فلا يقال : فلانة أستاذ أو عضو ، أو رئيس ، أو مدير)[١٠١] .

والذي يبدو أنَّ الغالب في الأسماء الجامدة ألا تلحقها علامة التأنيث إن وصف بها المؤنث ، ومن أمثلة ذلك اسم الإمام) فهو يطلق على الذكر والأنثى ، وربما أنث بالهاء ، فيقال : امرأه إمام ، وقد صرح بذلك ابن جني فأجاز تأنيث الأسماء متى أجريت مجرى الصفات ، قائلا : إنّ العرب إذا نقلت شيئاً من موضعه إلى موضع آخر مكنته في الثاني[١٠٢] قال : إنّ هذه الأشياء كلها أسماء في أصولها ، ولما نقلتها العرب إلى أن وصفت بها ، مكنتها ، حتى أنثتها تأنيث الصفة ، وأجرتها على ما قبلها جريان الصفات على موصوفها)[١٠٣] .

أما في الصفات من نحو الأمير والوحي والوكيل والشاهد ، فهي صفات مشتركة بين المذكر والمؤنث ، فلا تدخلها علامة التأنيث ، إذ وصف بها المؤنث ، تغليباً للمذكر ، وفي ذلك يقول الفراء : تقول العرب : عاملنا امرأة ، وفلانة وصي فلان ، وفلانة وكيل فلان ، وإنمّا ذكر لأنّه إنما يكون في الرجال أكثر مما يكون في النساء ، فلما احتاجوا إليه في النساء أجروه على الأكثر في موضعه)[١٠٤] والى هذ ذهب ابن الأنباري[١٠٥] ، وابن سيده[١٠٦] ، والزمخشري[١٠٧] ، وابن عقيل[١٠٨] واستشهدوا لذلك بقول الشاعر :

---

١٠٠ ينظر : في أصول اللغة ٣ / ٩٠ .
١٠١ في أصول اللغة ٣ / ٩٠ .
١٠٢ ينظر : الخصائص ٣ / ١٠١
١٠٣ المصدر نفسه .
١٠٤ المذكر والمؤنث للفراء ٥٠ ، و ينظر : كلام الفراء في المذكر والمؤنث لابن الانباري ١ / ١٨٣ ، والمخصص ١٧ / ٣٦ .
١٠٥ ينظر : المذكر و مؤنث ١ / ١٨٣ .
١٠٦ ينظر المخصص ١٧ / ٥ - ٣٦

فـــليـــت أميرنـــــــ وعُـــزلـــــت عنـــــا

مخضَّبَـــــة أنـــامِـلُـــهـــــا كـــ ـــــــابُ

فذكر الوصف وهو أمير) مع نَّ الموصوف مؤنث . وكذلك قوله تعالى إنها لإحدى الكُبَر ، نذيراً للبشر)[١٠٩] فذكّر نذير) والموصوف لأحدى) وقوله تعالى : اقرأ كتابك كفى بنفسِكَ اليوم عليك حسيب)[١١٠] . ولم يقل : حسيب .

أمّا ابن السكيت فقد أجاز أنْ يقال : وصية و وكيلة بقول : وليس بخطأ أنْ تقول : وصية ووكيلة بالتأنيث ؛ لأنّه صفة للمرأة إذا كان لها فيه حظ ، وعلى هذا فلا يمتنع أن يقال : امرأة إمام ؛ لأنَّ في الإمام معنى الصف)[١١١] .

وقد استدل ابن سيده على جواز دخول التاء بما سمع عن العرب من قولهم : وكيلات فهذا يدلُ على جواز قولك : وكيلة واستدل بقول الشاعر عبد الله بن همّام السلولي[١١٢] :

ألو جـ عوا ببَرَّة أو بهندٍ لبايعنا أميرة مؤمنينا

ومما حكاه أبو زيد من قولهم : عديلات في جمع عديل ، والوجه أنه يجوز أن نقول : عديلي وعديلتي[١١٣] . ونفهم من قرار المجمع العلمي أنّه منع وصف لمؤنث بالمذكر ، فلا يقال فلانة أستاذ . ويبدو أن المجمع في قراره هذا قد منع شيئاً أجازته العرب واستعملته في كلامها ، كما ذكرنا من كلام الفراء وابن السكيت ، ومن ثمَّ يمكننا القول : إنَّ بقاء أوصاف المناصب والأعمال التي تغلب على الرجال وتقل في النساء على حالها من التذكير دون إلحاق علامة التأنيث بها حين يطلق الوصف على النساء أمرٌ لا تترتب فيه ، ولاسيما أنّه ورد عن العرب ؛ وفي مأثور اللغة[١١٤] .

---

١٠٧ ينظر : الكشاف ٢ / ٣٥٤

١٠٨ ينظر : المساعد ٣ / ٣٠١

١٠٩ المدثر ٥٠ ــ ٥٦ .

١١٠ الإسراء ١٤

١١١ المصباح المنير : أمم).

١١٢ ينظر : البيت في المذكر والمؤنث للفراء ٥٥ ، والمذكر والمؤنث لابن الانباري ١ / ٨٤ .

١١٣ ينظر المخصص ١٧ / ٣٦

١١٤ ينظر : في أصول اللّغة ٣ / ١٣ .

٣ - اختيار الرأي الأسهل :

تزخر كتب اللغة العربية والصرف بالآراء والترجيحات والاختيارات المختلفة للعلماء ، ولهم في ذلك اعتبارات عد ، فمنهم من يرجح لدليل منقول ، ومنهم من يرجح لقوة قياس ظاهر ، وهذه الآراء والترجيحات بعضها يكون سهلاً على المتعلمين ، وبعضها الآخر يكون صعباً عويصاً يظهر فيه التكلف والتأويل ، والمجمع في كثير من قراراته كان يصرح بالآراء المختلفة في المسألة الواحد ، ثم يختار الرأي لأسهل متمسكاً بما جاء في لائحته الداخلية التي تنص على أنَّ المجمع يدرس ما من شأنه تيسير قواعد النحو والصرف على المتعلمين[١٥] . من ذلك أجازته لحاق تاء التأنيث مفْعِيلا) صفة للمؤنث كمسكين[١٦] . وكذلك أجازته جمع فعْلٍ) على أفْعَال) مطلقاً[١٧] .

- الجمع على أفْعَـــــال :

أصدر المجمع العلمي العربي خمسة قرارات تخص هذه المسألة وهي :

القرار الأول : يجمع فعْل المعتل العين كـ عَيْن) وفِعْل كـ جِسْم) وفُعْل كـ بُرْج على أفعال) جمع قلة[١١٨]

القرار الثاني : يجمع فعَل كـ جَبَل) و أسد) على أفعال جمع قلة[١١٩] .

القرار الثالث : يجمع فعْل كـ عَضُد) و فعِل كـ كَتِف) وفعَل كـ عِنَب) وفِعِل كـ إبِل ، وطِفل) وفُعُل كـ عُنُق على أفعال) مطلقاً[١٢٠] .

القرار الرابع : استناداً إلى نص عبارة أبي حيان في استحسان الذهاب إلى جمع فعْل على أفْعَال مطلقاً ، واستناداً أيضاً إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن ترى

---

١١٥ ينظر : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ٤٨٠ .

١١٦ ينظر : في أصول اللغة ٣ / ٥٠ .

١١٧ ينظر : المصدر نفسه ٣ / ١٩ .

١١٨) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ٨ - ١٩ ، و ينظر : القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة : جمعاً ودراسة وتقويماً ٢٣ .

١١٩ ينظر : في أصول اللغة ٢ / ٢٧

اللجنة جواز جمع فَعْل اسماً صحيح العين مثل بَحْث على أفعال ولو كان صحيح الفاء واللا ، ويدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتله والمضعف)[١٢١] .

القرار الخامس : يجوز أن يجيئ جمع التكسير على أفعال من الأسماء الثلاثية بناءً على ما قرره جمهور النحاة من أنّ أفعالا) يطّرد في اسم ثلاثي لم يطّرد فيه (أَفْعُل) وعلى ما قرره المجمع من إباحة جمع (فَعْل) اسماً صحيح العين على أَفْعَال ، وهو ما استثناه النحاة من اطّراد مجيئ أَفْعَال في الثلاثي)[١٢٢] .

إنَّ هذه القرارات جميعها تناولت جمع الاسم ثلاثي على أفعال والمعروف أنّ هذا البناء يطرد عند جمهور العلماء ، بنوعين من الأسماء الثلاثي-[١٢٣] .

الأول : ما يكون على زنة (فَعْل) معتل العين نحو سيف : وأسْياف وثوب : وأثواب .

الثاني : أن لا يكون على (فَعْل) فيشمل ثمانية أوزان ثلاثة منها مفتوحة الفاء) وهي : (عَ ، نحو : جَمَل : أجْمال و (فَعِل) نحو : نَمِر : أنْمار ، و (فَعُل) نحو : عَضُد : أعْضاد وثلاثة منها مكسورة الفاء) وهي : (فِعْل) نحو : حِمْل : أحْمال و (فِعَل) نحو : عِنَب : أعْناب و (فِعِل) نحو : بِل : آبال واثنان بضم الفاء) وهما : (فُعْل) نحو : قُفْل : أقْفال و (عُ) نحو : أُذُن : آذان . وقد استثنى العلماء ما كان على (فَعْل) صحيح العين ؛ لأنَّ قياسه أن يجمع على (أَفْعُل)[١٢٤] نحو : كعب وأكْعُب ، وكذلك ما كان على (فَعَل) لأنَّه يجمع جمع كثرة على فِعلان) كـ صُرَد ، وصِردان) جمعاً للقلة والكثرة[١٢٥] . وما ورد من ذلك فهو شاذ فقد عدوا (فَرْخ وأفراخ) و (زَنْد وأزناد) و (رُطَب وأرطاب) شاذ ، وفي ذلك يقول سيبويه : (واعلم أنه قد يجيئ في (فَعْل) أفعال) مكان أَفْعُل ، قال الأعشى :

وجَدتُ إذا اصطلحو خيرهم ... وزندُك أثقب أزنادها

---

١٢٢ المصدر نفسه ، ١٩٠ .

١٢٣ ينظر : الكتاب ٣ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٢ - ٧٤ ، والمقتضب ٢ ، ٩٤ - ٢٠٢ والجمل ٧٠ - ٧١ ، والتكملة ٩٩ ، ١٠٥ ، وشرح المفصل ٣ ، ٣٢ ، وشرح الشافية ٢ ، ٩٠ - ١٠٠ .

١٢٤ ينظر : الكتاب ٣ ، ٦٧ ، والمقتضب ٢ ، ١٩٣ ، والجمل ٧٠ .

١٢٥ ينظر : المقتضب ٢ ، ٢٠٢ ، والجمل ٧١ ، والتكملة ١٠٨ ، وشرح المفصل ٣ ، ٣٢ .

وليس ذلك بالباب في كلام العرب [١٢٦] . وقال أبو علي الفارسي : وقد جمعوا فَعْلاً في العدد القليل على أفعال ، وذلك قولهم : رأس : وأرآد وزَنْد وأنس ، وفرْخ وأفراخ ، وفرْد وأفراد ، وذلك قليل لا يقاس عليه [١٢٧] .

وأما (فُعَل) فقال سيبويه عند : وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعَل) فإنّ العرب تكسره على فِعلان) وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه [١٢٨] . ويمكننا القول : إنّ آراء العلماء المخالفين في هذا الوزن انقسمت على قسمين :

الأول : رأي الفراء ، إذ يرى أنّ أفعالاً ينقاس في جمع (فَعْل) الصحيح العين ، فيما فاؤه همز ، نحو : ألف وآلاف ، أو واواً نحو : وَهْم وأوهام [١٢٩] . وقد تابعه ابن مالك في أحد رأييه إذ قال في شرح الكافية الشافية ثم نبهت على أنّ أفعال) أكثر من أفعُل) في فَعْل) الذي فاؤه واو كوقت وأوقات . استثقلوا ضم عين (أفْعُل) بعد الواو فعدلوا إلى أفعال) . ثم نبهت على أنّ المضاعف من (فَعْل) كالذي فاؤه واو ، في أنّ أفعال) في جمعه أكثر من أفعُل) كـ (عم و أعمام) [١٣٠] .

الثاني : وهو ما ذهب إليه أبو حيان ؛ حيث مال إلى اطراد جمع فَعْل) اسماً صحيح العين على أفعال) مطلقاً ؛ وذلك لكثرة ما ورد منه فقال : ويحفظ في فَعْل) صحيح العين ، زَنْد وأزناد ، وورد منه ما لا يكاد يحصى ، وإلى ذهب ذاهب إلى اقتباس ذلك لذهب مذهباً حسناً [١٣١]

ولو رجعنا إلى قرارات المجمع العلمي لوجدنا أنّ للمجمع في هذه المسألة ثلاثة آراء :

<u>الأوّل :</u> وافق فيه جمهور النحويين في كون أفعال) يأتي جمعاً للاسم الثلاثي ما عدا (فَعْل) صحيح العين و (فُعْل) وهو ما نستشفه من القرار الأول والثاني والثالث .

---

١٢٦ الكتاب ٣ / ٥٦٨

١٢٧ التكملة ٣٩٩

١٢٨ الكتاب ٣ / ٥٧٤

١٢٩ ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٩٦ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٧٥ ، وشرح الاشموني ٤ / ١٧٦ .

١٣٠ شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٦٠ ، و ينظر شرح الاشموني ٤ / ١٧٦

١٣١ ارتشاف الضرب ١ / ١٩٦

الثاني : أجاز جمع (فعْل) على (أفْعَال) إذا كان صحيح العين سواء أكان صحيح الفاء أو معتلها أو مهموزها أو مضعفاً أو غير مضعف ، وهو ما نستشفه من القرار الرابع ، معتمداً في ذلك على قول أبي حيان .

الثالث : أجاز فيه كون (أفعال) جمع قياسياً لكل اسم ثلاثي ، وهو ما نلمسه في القرار الخامس .

إذ اجمع العلماء على أنّ (أفعال) يأتي جمعاً لكل اسم ثلاثي عدا ما كان على (فَعْل) صحيح العين ، وبما أنّ المجمع أجاز أن يجمع (فَعْل) صحيح العين على (أفعال) فبذلك أجاز أن يكون (أفعال) جمعاً مقيساً لكل اسم ثلاثي . والمجمع العلمي مصيب في قراره هذ ، وهو كون (أفعال) جمعاً قياسياً لكل اسم ثلاثي ، وذلك لأنّ ابن مالك نص على أنّ (أفعال) أكثر من (أفعُل) في الصحيح العين المضعف والمعتل الفاء الواو ، وهي نقطة خلاف العلماء ، وكذلك كلام أبي حيان الذي جعل (أفعال) مقيس في (فعْل) ، وقد مضى العلماء الأوائل إلى كثرة أبنية تكسير الثلاثي ، وكثرة اختلافه ، حتى لا يكاد بناء يخلو من الشذوذ ؛ لذا يعد باب جموع التكسير من أعسر المباحث في العربية لما فيه من تعقيد وتفريع وشواذ ، و ن القواعد التي وضعها النحاة له تجعله عسير ؛ لذا جاء قر ر المجمع هذا من أجل التيسير على المتعلمين ، ونحن نوافقه الرأي في هذ

الخاتمة :

بعد هذه الرحلة اليسيرة التي اطلعنا فيها على قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة والخاصة بالتيسير الصرفي ، لابد أن نقف على أهم نتائجه وهي :

١ إن حيوية اللغة العربية وديمومتها جعلتا تواكب مستجدات العصر ومخترعات عصر الثورة التكنلولوجية ولهذ جاءت قواعدها لتتناسب مع هذه المستجدات .

٢ إن أكثر قرارات المجمع العلمي اهتمت بقضايا التيسير الصرفيّ أكثر من اهتمامها بالتيسير النحوي ، ولعل مرد ذلك هو كثرة المخترعات التي تحتاج إلى صيغ وتراكيب تتفق مع صيغ وتراكيب العربية .

٣ إن الأصل الذي اعتمده المجمع في قراراته هو القياس ؛ إذ أنه مدَّ القياس وتوسع به من أجل أن يستوعب كثيراً مما جَدّ على ألسُنة المتكلمين .

٤ . اعتدَّ المجمع بالقليل من المسموع في إثبات الأحكام الصَّرفية .

٥ فتحت قرارات المجمع العلمي باب الاجتهاد في الصرف وكذلك النحو من أجل سد حاجات الناس والتعبير عنها بلغتهم الأصلية دون الحاجة إلى الكلمات الأعجمي .

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم .
- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ، مطبعة السعادة . مصر ١٣٨٢ هـ
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبي حيان الأندلسي ، تح : د. مصطفى أحمد النحاس ، ط ، القاهرة ١٩٨٤ م .
- الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي ، تح : غازي مختار ، منشورات اللغة العربية ، دمشق ، د ت).
- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تح : أحمد محمد شاكر وزميله ، ط ، دار المعارف القاهرة ١٩٨٧ م .
- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تح : عبد الحسين الفتلي ، ط ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٧ هـ .
- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، د. محمد رشاد الحمزاوي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٩٨٨ م .
- الانتصار لسيبويه على المبرد ، لابن ولاد النحوي ، تح : د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ٤١٦ هـ .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تح : عياد بن عيد البثيني ، ط ، دار الغرب الإسلامي ٤٠٧ هـ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تح : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ٣٨٨ هـ .
- التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة ؛ كاظم بحر المرجان ، طبع بمطابع مديرية دار الكتب ، جامعة الموصل ١٩٨١ م .
- تهذيب إصلاح المنطق ، لأبي زكريا التبريزي ، تح : د. فوزي عبد العزيز مسعود ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩١ م .
- الجمل في النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تح : علي توفيق الحمد ، ط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ٤٠٨ هـ .

- جمهرة اللّغ ، لابن دريا ، تح : رمزي منير بعلبكي ، ا ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٩٨٧ ، .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تح : محمد علي النجار ، ا ، دار الشؤون الثقافي ، بغدا ٩٩٠ ، .
- ديوان الأدب ، لإسحاق بن إبراهيم الفارابي ، تح : ا . أحمد مختار عمر ، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهر ، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميري ، القاهر ٣٩٢ هـ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لعلي بن أحمد الاشموني ضمن حاشية الصّبا ، دار الفكر ، ت).
- شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الاستربادي ، تح : مح مد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحمي ، دار الكتب العلمي ، لبنان ٩٧٥ ، .
- شرح الكافية الشافي ، لجمال الدين بن مالك ، تح : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجو ا ، دار الكتب العلمي ، بيروت ٠٠٠ ، .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، تح : ا . أميل يعقوب ، ا ، دار الكتب العلمي ، بيروت ، ٠٠١ ، .
- الصحاح ، تاج اللّغة وصحاح العربي ، الجوهري ، تح : أحمد عبد الغفور عطّار ، ا ، دار العلم للملايين ٤٠٧ هـ .
- الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم بن سلا ، تح : ا . محمد المختار العبيدي ، ا ، منشورات المجمع التونسي للعلوم والآداب ، تونس ٤١٦ هـ .
- في أصول اللغ صدر عن مجمع اللغة العربي ، بالقاهرة في أربعة أجزا .

الأول : أخرجه محمد خلف الله أحم ، ومحمد شوقي أمين ، طبع بالمطابع الأميري ٣٨٨ هـ .
الثان : أخرجه محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي ا ، المطابع الأميريا ٣٩٥ هـ .
الثالث : أخرجا مصطفى حجازي وضاحي عبد الباقي ا ، المطابع الأميري ٤٠٣ هـ .
الراب : قدم له وراجعا ، ا . أحمد مختار عمر ، ا ، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر ، ٤٢٤ هـ

- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللّغة العربية بالقاهر ، جمعاً ودراسة وتقويم ، خالد بن سعود بن فارس العصيمي ا ، دار التدمري ، السعودي ٠٠٩ ، .
- القياس في اللّغة العربي ، محمد حسن عبد العزيز ا ، دار الفكر العربي ٩٩٥ ، .
- كتاب سيبوي ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ا ، مكتبة الخانجي القاهر ٠٠٤ .

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه لتأويل ، للزمخشري ، دار المعرف ، بيروت ، د ت).
- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، ت : د . هادي عطية مطر ، د ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق ٤٠٤ هـ .
- لسان العرب ، لابن منظور ، د ، دار صادر ، بيروت ، د ت).
- مجلة اللّغة العربية بالقاهر ، الج ء الأول .
- مجمع اللّغة العربية في ثلاثين عام ، ماضية وحاضر ، د . إبراهيم مدكور ، مطبوعات المجمع الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهر ٩٦٤ م .
- مجمع اللّغة العربية في خمسين عام ، د . شوقي ضيف ، منشورات مجمع اللغة العربية ، القاهر د ٩٨٤ م .
- المحكم والمح ط الأعظ ، لابن سيد ، ت : مصطفى السق ، و د . حسين نصّار ، ١ مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاد ٩٥٨ م .
- المخصص ، لابن سيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د ت).
- المذكر والمؤنث ، لأبي بكر الأنباري ، ت : د . طارق الجنابي ، ط ، دار الرائد العربي ، بيروت ٤٠٦ هـ .
- المذكر والمؤنث ، لأبي زكريا الفراء ، ت : د . رمضان عبد التواب ، ط ، مكتبة دار التراث ، القاهر ٩٨٩ م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، ت : محمد أحمد جاد المولى ، ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٩٥٨ م .
- المساعد على تسهيل الفوائ ، لابن عقيل ، ت : محمد كامل بركات ، د ، دار الفكر ، دمشق ٤٠٠ هـ .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، للفيومي ، دار الفكر ، د ت).
- المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ٣٨٦ هـ .
- همع الهوامع في شرح الجوامع ، للسيوطي ، ت : عبد العال سالم وزميله ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ٤١٣ هـ .

البحوث :

- التيسير الصرفي إشكالية المصطلح ومسوغاته وأنماط ، د عادل نذير بيري و د . محمد حسين علي ، مجلة المؤتمر الراب ، كلية التربية / جامعة واسط ، نيسان ٢٠١١ م .